

الفصل الخامس  
أنظمة الحكم وتطورها  
في الوطن العربي

مدخل :

إذا تأملنا أنظمة الحكم في الدول العربية وجدنا أنها لا تخرج عن فئتين الأولى ملكية والثانية جمهورية، أما مسألة التداول على السلطة (alternance au pouvoir) فتكاد تكون منعدمة وغير معروفة في الوطن العربي حتى الآن، فالنظام الملكي بكل المقاييس، هو أبعد الأنظمة عن المنحى الديمقراطي للحكم لأن السلطة تنتقل بالوراثة، وفي النظام الجمهوري تنتقل السلطة بالوفاة أو بالانقلاب العسكري أو بصراع الأنظمة، والاستثناء الوحيد في الوطن العربي هو لبنان الذي عرف مبكرا تداولاً للسلطة لكن في ظل قيود طائفتين تقصر رئاسة الدولة على الموارنة ورئاسة الوزراء على السنة، وهو ما يتعارض مع جوهر التداول السلطوي.

وسنرى لاحقاً، أن التطورات الديمقراطية في الوطن العربي لا تزال محدودة، وأن ما تحقق لا يعدو تعددية تنظيمية مقيدة وانفراجة نسبية في أوضاع الحقوق والحريات العامة.

وهناك اتجاه يميل راهنياً إلى استبعاد مسألة تداول السلطة حرصاً على طمأننة الأنظمة وحثها على القبول بالتعددية والحريات العامة، ولهذا الاتجاه ما يبرره نظراً للأوضاع المتردية للحركات الشعبية في الأقطار العربية،

ولدرجة الوعي (conscience) إذ لا تزال الدعوة إلى الديمقراطية قضية نخبية لاقضية جماهيرية.

وبما لاشك فيه، أنه لا يمكن تصور مستقبل للديمقراطية في الوطن العربي دون تحول الديمقراطية إلى قضية شعبية. فأحببنا أم كرهنا يترتب عن غياب الآلية الخاصة بتداول السلطة من شأنه أن يعرقل أهم الأسس التي تقوم عليها العملية الديمقراطية، أي الشرعية السياسية التي تعني في المحصلة النهائية أن تكون السلطة تعبيرا عن الإرادة الشعبية (volonté populaire)، ولا حل في نظرنا للوصول إلى الديمقراطية الحقيقية دون تحول الديمقراطية إلى حركة اجتماعية واسعة تتجاوز الإطار النخبوي التي تدور فيه حتى الآن لتحتذب قوى شعبية مؤثرة على الأقل في المدن والمراكز الحضرية، وهذا بدوره يقتضي تعبيرا قريبا وجوهريا في بناء وأداء الأحزاب والجمعيات السياسية والنقابات المهنية لاستنهاض الجماهير.

والواضح حتى الآن، أن هناك مؤشرات إيجابية على صعيد الواقع التحريبي وهي قدرة النموذج الديمقراطي الغربي على السماح بانتقال السلطة إلى أحزاب كانت تسمر في وقت سابق، في الفلك الشيوعي، وهذا في أكثر من دولة أوروبية، وهو ما يوهل النموذج الديمقراطي الغربي للصدقية لأن

يغدو نموذجاً عالمياً (internationale) بالفعل ثور من أجله الجماهير الواسعة في كثير من بقاع العالم.

والديمقراطية الغربية برمتها هي حصيلة تجربة ونضال، قامت على أساس فواصل زمنية واجتهادات فكرية مختلفة، وطرح إسهامات تبلورت، لاحقاً، كعملية للحكم وإطار مؤسسي<sup>1</sup> وليس كسلطة ونظام اجتماعي (régime sociale)، وفق الآليات التالية:

1- التعدد التنظيمي المفتوح (pouvoir ouvert)، أي حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود. وهذه هي الآلية المتعلقة بالنظام الحزبي.

2- مبدأ التداول على السلطة (alternance au pouvoir) من خلال انتخابات تنافسية حرة نزيهة، تتيح إمكانية انتقال السلطة وفقاً لنتائجها، وهي الآلية المتعلقة بالنظام السياسي.

3 - الآلية المتعلقة بالنظام القانوني (régime du droit)، وتمحور ضمن هذه الآلية منظومة الحقوق والحريات العامة التي أصبح مقياساً لاحترام حقوق الإنسان (droit de l'homme).

---

<sup>1</sup> وحيد عبد المجيد، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مايو 2000 مرجع سبق ذكره.

## المبحث الأول

### التعدد المفتوح (OUVERT)

بفعل التطورات المتلاحقة التي يعرفها العالم، وبفعل ارتفاع درجة الوعي لدى السواد الأعظم من الشعوب العربية، نتج عنه الدعوة والسعي إلى إعادة ترتيب البيت العربي ديمقراطيا وفق النمط الغربي، وبالتالي، الإقرار بالتعدد التنظيمي، أي السماح، بحرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية (liberté d'associations) دون حدود، والتجربة عرفتها مصر، بانتقالها إلى نظام التعدد الحزبي المقيد عام 1967، لكن هذا الاتجاه لم يتسع نطاقه إلا خلال العامين الأخيرين بصفة خاصة حيث شمل عدة أقطار عربية لكن بدرجات متفاوتة. ويمكن تصنيف هذه الأقطار وفق مديات مختلفة.

### المطلب الأول

#### التعدد المقنن

في هذه الحال تم تقنين هذا التعدد، وتم إجراء انتخابات على أساس هذا التعدد، وكمثال على ذلك مصر وتونس والجزائر<sup>1</sup>، ولعل ما يلاحظ في

<sup>1</sup> للمقارنة وفق قوانين الأحزاب كالتالي: في مصر القانون رقم (40) لسنة 1977 والمعدل بالقانون رقم 26 لسنة 1979 – وتونس القانون الصادر في 2 ماي سنة 1988 – والجزائر القانون الصادر في 2 ماي سنة 1989 بالجزائر. واستثنى المغرب لأن التعدد فيه قديم.

هذه القوانين هو أنها تضع شروطا لتشكيل الأحزاب واستمرارها، وهي قيود تتفاوت بين قطر وآخر، خاصة فيما يتعلق بثلاثة قيود:

1 — عدم قيام الحزب على أسس ذات طابع تقسيمي للمجتمع، ففي مصر يتم استبعاد الطبقة والطائفية والفئة والانتماء الجغرافي، وفي تونس تشخص بالدين واللغة والجنس والجهة، وفي القانون الجزائري يعرفها وهي اللغة والجهة والجنس أو العرق الواحد والوضع المهني المعين.

2 — تمييز (différenciation) أي حزب جديد من حيث البرنامج والأهداف، وهذا الشرط يقتصر على مصر وتونس. أما في الجزائر فيمنع قيام حزب يحمل اسما أو رمزا أو علاقة مميزة لحزب كان موقفه أو عمله مناوئا لمصالح ثورة التحرير.

3 — ألا يكون الحزب فرعا لحزب أو تجمع سياسي أجنبي. وأضاف قانون الأحزاب في الجزائر عدم إقامة علاقة من طبيعتها أن تعطي شكل الفرع.

وبقراءة هادئة لقوانين الأحزاب في كل من مصر وتونس والجزائر نلاحظ أن قانون الأحزاب في مصر يتضمن قيودا أشد على القانونين التونسي والجزائري، بينما القانون الجزائري أقلها قيودا، وهذا النسق العام.

فالقانون المصري يشترط عدم تعارض مبادئ وأهداف وبرامج أي حزب مع الشريعة الإسلامية والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي (la paix social) ومع مبادئ ثورة 23 يوليو 1953 وما يسمى ثورة 15 مايو 1971، زيادة على أن يكون نصف المؤسسين للحزب من العمال والفلاحين، وألا يكون من الأحزاب التي حلها في يناير 1953، كما يشترط في مؤسسي الحزب أو قياداته من ثبت قيامه بالأدلة، دعوته أو مشركته في الدعوة أو التحنيد أو الترويج لأية طريقة لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع قانون حماية الجبهة الداخلية.

أما في حالة إنشاء الحزب السياسي في مصر فيجب على المتقدم أن يقدم طلبه إلى لجنة شؤون الأحزاب، التي تتشكل حاليا من رئيس مجلس الشورى وعضوية ثلاثة وزراء (العدل والداخلية وشؤون مجلس الشعب والشورى)، إضافة إلى ثلاثة من رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم يختارهم رئيس اللجنة.

ومن خلال المقارنة يبدو جليا أن الشروط المتضمنة في القانون الجزائري أخف وطأة، وأهمها عدم تعارض سلوك الحزب مع قيم ثورة أول نوفمبر 1954، وفيما عدا ذلك يكون على الحزب الالتزام بمقاييس تنطوي على قيود سياسية بشكل واضح مثل المحافظة على الاستقلال الوطني وحماية

النظام الجمهوري والحريات الأساسية للمواطن (la libertés organiques du citoyens)، وتدعيم حماية الازدهار الاجتماعي والثقافي للأمة في إطار القيم الوطنية العربية الإسلامية، وحماية الاقتصاد الوطني.

وفي الجزائر يشترط لتكوين أي حزب إيداع ملف لدى وزير الداخلية مقابل وصل، وألا يقل عدد المؤسسين عن 15 عضواً والتحقق (enquête) من مختلف الزوايا للملف، ولها أن تستمع إلى أي عضو موسسي أو طلب تقديم أية وثيقة مكتملة للملف، كما يمكن تعويض أو إقصاء أي عضو لا تتوافر فيه الشروط التي يطلبها القانون.

وفي تونس يخضع تكوين أي حزب لتصريح يتم إيداعه لدى الإدارة (administration) التي يجب عليها الرد في أجل لا يتجاوز أربعة أشهر، وفي حالة الرفض مطالبة بتعليل ذلك حتى يتسنى الطعن في القرار أمام المحكمة الإدارية (la cour administration).

ويبقى القاسم المشترك للأقطار الثلاثة تمتع السلطة في كل دولة بحق حل الأحزاب لكن بصيغ مختلفة، ففي الجزائر يجوز لوزير الداخلية استصدار حكم عن طريق القضاء بوقف جميع نشاطات الحزب أو الغلق بصفة مؤقتة لجميع مقار أو حله في حالة حدوث خرق فادح للقوانين السارية، أو وجود

خطر يحل بالنظام العام (régime générale)، ويبلغ قرار الغلق المؤقت أو الحل إلى الممثل الشرعي للحزب.

وفي مصر، للجنة الأحزاب حق تقديم طلب بحل الحزب إلى محكمة القضاء الإداري في بعض الحالات المحددة، كما أن لها أن تطلب من المحكمة وقف نشاط الحزب أو أي قرار من قراراته.

ولوزير الداخلية في تونس صلاحية إغلاق مقار الأحزاب ومنع نشاطاتها في الحالات ذات الخطورة القصوى.

### المطلب الثاني

#### التعدد التنظيمي

هذا النوع عرفته بعض الأقطار العربية التي تشهد بداية تحولات نحو التعددية التنظيمية فيها، وهذه الدول هي الأردن واليمن، خاصة أن التطورات الوحدوية بين اليمينيتين بعد إعلان الوحدة اليمنية في 22/06/1990 أدت إلى تأثير بالتغير الديمقراطي وإقامة أحزاب سياسية.

أما الأردن فق عرف أكثر الانتخابات حرية في الوطن العربي المعاصر، وهي تلك التي جرت في 08/11/1989 حيث وعدت حكومتها

---

<sup>1</sup> المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره .

الجديدة بإصدار ميثاق وطني يضمن السماح بإقامة أحزاب سياسية، وذلك في إطار عدة خطوات إيجابية (positif) اتخذتها على صعيد تفعيل الحريات العامة (libertés générales).

### المطلب الثالث

#### الإستعداد الرسمي

يبدو، من خلال التطورات المتلاحقة في الوطن العربي ورغبة السواد الأعظم من المواطنين العرب في منحهم مزيدا من ممارسة الحقوق والحريات الجماعية مما حدا ببعض الأقطار العربية أن تلحق بآخر عربات قطار الديمقراطية، ومن ثم تغيير الخطاب السياسي وإبداء استعدادها إلى التعددية الحزبية، مثل العراق والصومال.

فمنذ وقف القتال في حرب الخليج الثانية، بدأ الخطاب الرسمي في العراق يطرح إمكانية قيام أحزاب جديدة، كما تم نشر وثيقة تتضمن مناقشات القيادة العراقية للظاهرة الديمقراطية، وإبراز التعدد الحزبي كإحدى خصائص الديمقراطية المنشودة.

وفي الصومال، تم تبني التعددية الحزبية، والسماح بتشكيل أحزاب سياسية تزامن ذلك مع وصول المعارضة والنظام إلى سقف اللارجعة، خاصة مع "الحركة القومية الصومالية" في الشمال و"الجهة الديمقراطية"

المتركزة في اثيوبيا، وذلك بعد فترة طويلة من التعتيم وعدم إقامة تعددية رغم أن الدستور الصومالي تضمن حرية تكوين الأحزاب، أما باقي البلاد العربية فلا يزال الوضع محتشم للغاية، وإن ظهرت مؤشرات إيجابية تطالب بالديمقراطية كحال الكويت.

## البحث الثاني

### تداول السلطة

#### (ALTERMANCE AU POUVOIR)

بات مؤكداً، أن التطورات الديمقراطية التي شهدتها بعض الأقطار العربية لا تزال دون الغاية المنشودة والمرجاة، وهذا بالنسبة للأقطار التي سمحت بالتعددية الحزبية، وبالتالي، فإننا نستبعد تلك التي لم تسمح بالتعددية، ومن ثم، فالتنافس على رئاسة الدولة لا يزال طموحاً بعيد المنال، فرئيس الجمهورية في الجزائر ومصر وتونس يتم اختياره بالاستفتاء لا بالانتخاب. ولعل أقصى ما تم تسجيله في هذا المجال هو إلغاء (ANNULATION) النص الدستوري الخاص بالرئاسة مدى الحياة وبالحلقة الآلية لرئيس الوزراء في تونس بعد إزاحة بورقيبة.

وفي تونس يقوم قانون الانتخاب (électoral) على القوائم المطلقة التي تتيح للحزب الذي يحصل على الأغلبية المطلقة (50% +1) من الأصوات

الحصول على جميع المقاعد. وكتيجة لذلك فاز الحزب الحاكم حاليا بكل مقاعد البرلمان في الانتخابات التي جرت في 1989/04/02.

وفي الجزائر اتسم قانون الانتخاب الصادر عام 1989 بالغموض حيث جمع بين نظامي القائمة المطلقة والقائمة النسبية. فإذا حصلت قائمة على الأغلبية المطلقة في دائرة تحصد كل مقاعد الدائرة، وإذا لم تحصل أية قائمة في الدائرة على هذه الغالبية، يتم تقسيم المقاعد على القوائم وفقا لقاعدة التمثيل النسبي (règle représentation proportionnelle)، وقد تم تعديل هذا القانون في مارس 1990 لإلغاء التمثيل المطلق (représentation absolue) والأخذ بالتمثيل النسبي، وبالتالي، أصبح القانون أكثر ديمقراطية، رغم عيوبه كأن يحصل الحزب الذي يحرز أكبر عدد من الأصوات ولا يصل إلى الأغلبية المطلقة على نصف المقاعد، ويشترط حصول أي حزب على (7%)، من مجموع الأصوات لتمثيله في البرلمان.

وفي مصر يقوم قانون الانتخاب على نظام القائمة الحزبية النسبية المشروطة، الذي يشترط حصول أي حزب على (8%) على الأقل من أصوات الناخبين لتمثيله في البرلمان. ويمنع الأحزاب من تكوين قوائم ائتلافية، مما يتيح للحزب الحاصل على الأغلبية في كل دائرة الحصول على ما يسمى كسور الأصوات، أي الأصوات غير الكافية لفوز أي حزب بمقعد

واحد. إضافة إلى القيود المفروضة على تنظيم الدعاية الانتخابية وفقا للقرار الصادر من وزير الداخلية في 20/03/1984 في هذا الشأن، ورغم حصول بعض أحزاب المعارضة على نسب لا بأس بها من مقاعد البرلمان في انتخابات 1987، إلا أن هذه القيود حالت دون حصول أي منها على الأغلبية.

### المبحث الثالث

#### تطور الحقوق والحريات العامة

شهد هذا النوع تطورا محسوسا في عدد قليل من الأقطار العربية خاصة على مستوى الحقوق الفردية. وسجل تراجع نسبي في مظاهر الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان من إعدامات واعتقالات وتعسف في استعمال السلطة في عدة أقطار عربية.

أما إذا انتقلنا إلى جانب الحقوق الجماعية مثل: الإضراب (grève) والتظاهر (ATTRROUPEMENT)، وفي مجال بعض الحقوق الفردية كحق التعبير (EXPRSSION) والنشر (PUBLICATION) وإصدار الصحف فإن الأمر لا يزال ضعيفا ودون مستوى ما يمكن تبنيه، ويمكن القول دون مواربة أن الجزائر هي القطر الوحيد الذي حقق مؤشرات إيجابية، حيث أبدت

السلطة تسامحا واضحا إزاء الأحداث والعصيان المدني الذي حدث في أكتوبر سنة 1988، وأيضا، الاحتجاجات والمسيرات الصاخبة للحركة الثقافية البربرية والتي شهدتها بعض مناطق الجزائر بمناسبة الربيع الأمازيغي للمطالبة بتكافؤ الفرص وحتى لا يقف العملاق إلى جانب القزم، وذلك في مايو سنة 2001، وشمل التعديل الدستوري الواسع الذي تم الاستفتاء عليه في 1989/02/23 تعميم حق الإضراب الذي كان مقتصرًا على عمال القطاع الخاص (privé)، فأصبح معترفًا به للجميع على أن تتم ممارسته في إطار القانون (LOI).

أيضا، في مجال حق التعبير وإصدار الصحف، خطت الجزائر خطوة مهمة عبر القانون الجديد للإعلام الذي تخلّى عن مبدأ احتكار (MONOPOLE) الدولة والحزب الحاكم لوسائل الإعلام، وسمح للجمعيات والأشخاص بإصدار المطبوعات العامة والمتخصصة، لكنه أبقى الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء مؤقتا في يد الدولة على أن تؤدي خدمة عمومية (généralité) لفائدة الدولة والأفراد. ويمتد مفهوم الخدمة العمومية، أيضا، إلى وسائل الطباعة، بحيث تقدم خدماتها للجميع كمؤسسات مستقلة، ومؤخرا في سنة 2001 سمحت السلطات الجزائرية لكل من صحيفتي "الخبر" و"الوطن" باستيراد مطبعتين خاصتين لهما، إلا أن قانون رقم 01-09 المؤرخ في 04 ربيع الثاني

عام 1422هـ الموافق 26 يونيو سنة 2001 الذي يعدل ويتم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386هـ الموافق لـ: 08 يونيو سنة 1966م والمتضمن قانون العقوبات، وقانون رقم 01-08 المؤرخ في 04 ربيع الثاني عام 1422هـ الموافق لـ: 26 يونيو سنة 2001 يعدل ويتم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ: 08 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية وضعا قيودا على ممارسة الحق الإعلامي وهو وضع حد لممارسة السب والشتم والقذف من الصحف أو لمن يكتب معلومات خاطئة تضر بأمن الأشخاص أو رموز الدولة ووحدها الوطنية، وكانت مصر سبقة في التقدم نحو إقرار حق التعبير، وكذلك حق النشر جزئيا من خلال الحرية الواسعة التي تمتعت بها صحف الأحزاب.

كما شهدت تونس تحسنا محدودا في المجال ذاته من خلال التعديلات التي أجريت على قانون الصحافة في يوليو سنة 1988. فبعد أن كان القانون يميز للمدعي العام مصادرة الصحيفة وإيقاف الصحافيين كيفما يشاء، أصبحت المصادرة مقتصرة على عدد واحد من الصحيفة وأن تكون الأسباب مشفوعة بالمهمة والخطيرة، كما لم يعد محصنا من النقد الصحافي غير رئيس الجمهورية بعد أن كانت الحصانة تشمل الفريق الوزاري ورئيس مجلس النواب، وألزم القانون الجديد الإدارة بإعطائها رد

الحصول على تراخيص لإصدار الصحف في غضون ثلاثة أيام بالنسبة للأحزاب وخلال شهرين بالنسبة للأفراد.

ومن الأقطار الأخرى التي شهدت تطورات مهمة في مجال الحقوق الفردية (*droit individuels*) أساسا الأردن، وكذلك اليمن وسوريا، فقد اتخذت الأردن إجراءات إيجابية عقب انتخابات الحكومة في 1989/11/08 مثل الإلغاء النهائي للأحكام العرفية، والإفراج عن المعتقلين ومعظم السجناء السياسيين باستثناء من تم وصفهم بأنهم "تورطوا في أعمال عنف أو تخريب (*sabotage*) أو جرائم (*crimes*) أخرى".

وفي سوريا تم إلغاء الأحكام العرفية باستثناء "الجرائم المتعلقة بأمن الدولة (*secirité d'état*)".

## المبحث الرابع

### نحو التحول الديمقراطي الواعد

يرى بعض المراقبين أن التأخر الحاصل في ظاهرة التحول الجماعي إلى الديمقراطية في الوطن العربي يرجع بالأساس إلى غياب أو توقف نمو "المجتمع المدني"، وما يستتبعه من ثقافة سياسية، بل يذهب بعض

المستشرقين الى حد رفض إمكانية تطور المجتمع المدني العربي، وبالتالي، إنكار أي مستقبل للتحوّل الديمقراطي.

لاشك أن الأحزاب السياسية تعد جزءاً من التكاثر السريع للتنظيمات المدنية العربية خلال العقدين الماضيين، ولا يمكن الأخذ بعين الاعتبار الطفرة العددية فيها، لأنها بكل الادعاءات تفتقر إلى قدر من الفعالية لبعضها، حتى أن غالبيتها أصغر حجماً من أن يكون لها شأن في الحياة العامة ببلادها، أما النقابات المهنية فقد أثبتت من خلال بعض الشواهد أنها أنشط التنظيمات المدنية في العالم العربي، بسبب درجة الوعي ومستوى التأهيل الذي تتمتع به، وأيضاً، لما تتمتع به من استقلالية نسبية في مواردها المالية. فقد تمكنت النقابات (les syndicats) من خلع النظام العسكري الحاكم في السودان مرتين (1964—1985) وتحوّلت إلى جماعات ضغط (contrainte collective) قوية في كل من مصر والمغرب وتونس، وكانت ردود الفعل متباينة من اضطرابات وثورات شعبية وتباطؤ في العمل ومظاهرات شغب.

لا ننكر أن الطبقة الحاكمة في الوطن العربي قامت ببعض الإجراءات المهدئة والقيام بإجراءات إصلاحات اقتصادية وسياسية، وبعض النظم الحاكمة بدأ في الوفاء بهذه الوعود قبل اندلاع أزمة الخليج الثنائية، ونظم أخرى استغلت الأزمة لتتكث بوعودها، فباشرت كل من الجزائر والأردن

واليمن عمليات تحويل ديمقراطي، وأجرت انتخابات وطنية أو بلدية بين عامي (1987، 1990) دون أية شكاوى من عدم نزاهتها، ولم يتحقق في علمي (1990، 1991) أي تقدم يذكر.

وقد عرف التحول الديمقراطي في عدد من الأقطار العربية تباطؤا وترددا منذ أزمة الخليج الثانية، ومني بانتكاسة في دول أخرى، ففي موريتانيا أعيد نظام التعددية الحزبية سنة 1991، وفي اليمن بعد توحيد شطريها أقرت التعددية الحزبية في إطار ديمقراطي، وشهدت البلاد قيام (64) حزبا وتنظيما سياسيا) وعقدت أولى انتخابات برلمانية في أبريل 1993، وفي الأردن تم إلغاء قانون الطوارئ وعقدت انتخابات برلمانية في نوفمبر سنة 1993 شهد الجميع بزاهتها، وفي المغرب حدث إصلاح دستوري وإداري، وعقدت الانتخابات تحت إشراف قضائي، وتعد انتخابات يونيو 1993 نموذجا للتزوع نحو مفهوم تداول السلطة، في الانتقال من الحكم الأوتوقراطي إلى الحكم الديمقراطي.

أما حالات الانتكاس في عملية التحول الديمقراطي كما حدث في الجزائر، وعانت مصر وتونس بعض اللحظات العصبية في عمليات التحول الديمقراطي بها، ففي مصر اندلعت مواجهة عنيفة مع الجماعات الإسلامية

في عامي 1991 و 1992 واستمرت خلال 1993 وكان اغتيال فرج فودة والصرع الطائفي في أسيوط والاعتداء على السائحين الأجانب.

أما في الجزائر وفور نجاح الحزب المعارض الرئيسي (جبهة الإنقاذ الإسلامية) في انتخابات 1990 والى تراجع الحزب الحاكم ومويديه (جبهة التحرير الوطني) إلى المرتبة الثانية، وكانت النتيجة أن سارعت جميع الأحزاب التي شاركت في هذه الانتخابات إلى الطعن في النتائج، وبدأت على الفور حملة الاتهامات بالتزوير. واتسع نطاق المواجهة الشاملة بين النظام وجبهة الإنقاذ إلى الحرب التحريضية في الشارع وعير المساجد والزوايا، وتحولت المسيرات إلى إضرابات مفتوحة، واعتصامات في الساحات العمومية في الجزائر، وإذا بالنتيجة صدام قبل أوانه وفي غير زمانه، أدى إلى اضطراب سياسي وفكري هائل بالساحة الجزائرية، التي فاجأها الانفتاح بعد طول انغلاق.

إن ما حدث بالجزائر هو نتيجة تراكمات الأحادية ولو سارت العملية الديمقراطية في الجزائر إلى آخر مداها، فإن (جبهة الإنقاذ الإسلامية) ستصطدم بمواجهة الحقائق والواقع، بعيدا عن جاذبية الشعارات، ذلك أن الجبهة سترث — بلا شك — إرثا كبيرا ومشاكل اقتصادية واجتماعية بالغة التدهور، فالجتمتع غاضب ساخط، يبحث عن مخرج لأزماته، ومن ثم فإن

جبهة الإنقاذ لو وصلت إلى السلطة فإن شعاراتها العاطفية ليست كافية لإطعام الجوع، أو تشغيل العاطلين، أو خفض الأسعار، أو توفير السكن، أو القضاء على الفساد، لكنها كانت ستواجه حتما بالواقع الذي يقتضي مواجهة التحديات، وهذا هو التحدي الحقيقي الذي على أساسه كانت ستحاسب جبهة الإنقاذ، كأول حزب سياسي إسلامي يصل إلى الحكم في دولة عربية عن طريق الديمقراطية.